لجنة مكافحة التطبيع تعقد مؤتمرات فرعية في المحافظات الاردنية

الشيخ منصور نريد حماية بلدنا ولا نسعى لمناكفة الحكومة

عمان ـ «القدس العربي»:

اعلنت اللجنة الوطنية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع في الأردن انها لا تسعى لمناكفة الحكومة فيما يخص إستعدادها لعقد مؤتمر عام على مستوى وطني لمكافحة التطبيع وقال الشيخ حمزة منصور رئيس اللجنةلا نريد مناكفة احد سواء الحكومة او غيرها بل نريد حماية وطننا ومواجهة المشروع الصهيوني ـ الامريكي الذي يتجذر علي ارض فلسطين والارض العربية المحتلة في لبنان والجولان والعراق وتتمثل طليعة مجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني في المقاومة.

واكد منصور على هامش إجتماع تحضيري امس الاول ان ثقافتنا ليست ثقافة تطرف وبعد حكم اربعة عشر قرنل عاش اليهود والنصاري في كنف الدولة الاسلامية لان ثقافتنا الاسلامية انسانية تستوعب الجميع.

وعقدت اللجنة الوطنية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع مؤتمرات فرعية في مناطق الزرقاء والرصيفة ومحافظة الكرك وفي جرش والعقبة حيث تشارك الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمستقلون بالاضافة الي مؤتمرات قطاعية عمالية ونسائية وثقافية وتربوية حيث تم انجاز اوراق لمجابهة التطبيع في مجالات التربية والتعليم والاعلام واليات مواجهة التطبيع السياسي وتم اقرارها بصورة اولية الاسبوع الماضي، بحسب ما ذكره الشيخ منصور.

وقدم ممثلو الاحزاب المشاركة في المؤتمر اوراق عمل خلال جلسة المؤتمر تحدثوا فيها عن اليات مجابهة التطبيع، كما تم اختيار لجنة تضم خمسة اعضاء من الاحزاب المشاركة وهي جبهة العمل الاسلامي والبعث العربي الاشتراكي والبعث التقدمي والشعب الاردني الديمقراطي «حشد» والحركة القومية واربعة اعضاء مستقلين لتكون علي مدي عامين لجنة المتابعة والتنسيق لمجابهة التطبيع.

واوصي المشاركون بنشر الثقافة الاسلامية وتعميق الاعتماد علي العقيدة الاسلامية في مواجهة التطبيع ونشر ثقافة المقاومة والمقاطعة والكشف عن الاخطار المحدقة بالوطن والامة وايجاد حركة شعبية عربية واسلامية لمواجهة المشروع الصهيو امريكي في الشرق الاوسط.

كما اوصي المؤتمر بدعم المقاومة الجهادية الفلسطينية واللبنانية والعراقية ومقاطعة البضائع والسلع للدول المشاركة في الاحتلال ورفض الندوات واللقاءات ووسائل الاعلام التطبيعية.

الشيخ حمزة المنصور

إسلاميون أردنيون ينسحبون من مؤتمر بسبب مشاركة إسرائيليين فيه

■ عمان ـ يو بي أي: قال حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، أكبر أحزاب المعارضة الأردنية، إن عدد من منتسبيه انسحبوا من أحد المؤتمرات بعدما تبين لهم مشاركة إسرائيليين فيه.

وقال الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي زكي بني أرشيد في تصريح له امس الاثنين إن إنسحاب وفد من قيادة الحزب من الورشة الدراسية التي نظمتها معهد القيادة الدولية في جامعة الأمم المتحدة لتجمع من الطلاب والباحثين في عمان «يعود لمشاركة صهاينة فيها».

وقال «لقد دعينا لعرض تجربة الحزب من حيث نشأته وسياساته ومنجزاته وآرائه السياسية والعلاقة بين الديني والسياسي، على طلبة وباحثين من مختلف الجنسيات ضمن ورشة لهذه الجامعة، واخترنا تلبية الدعوة، غير أننا فوجئنا لدى وصولنا بوجود صهاينة بين المشاركين بإقرار بعض العاملين هناك، وهو ما دفعنا لمغادرة المكان». وضم الوفد الذي انسحب من الورشة الدراسية اليوم كل من رئيس مجلس شورى الحزب حمزة منصور، والأمين العام زكي بني أرشيد، ونائبه رحيل الغرايبة، والنائبين نضال العبادي وحياة المسيمي، ورئيسة القطاع النسائي في الحزب اروى الكيلاني، وعدد من ممثلي القطاع الشبابي والطلابي في الحزب.

وقال بني إرشيد ان منظمي المؤتمر ابلغوا الإسلاميين ان المشاركين الإسرائيليين غادروا القاعة، إلا ان وفد الحزب امتنع من الدخول لوجود «شبهة راجحة».

وعلى الرغم من مقاطعة الإسلاميين وانسحابهم من جلسات المؤتمر إلا أن عدداً من الاحزاب الأردنية التي لا تنتمي لتيار المعارضة شاركت في المؤتمر. يذكر أن المعارضة في الأردن اتي تقودها الحركة الإسلامية ترفض اتفاقية السلام الموقعة بين الأردن وإسرائيل منذ العام 1994.

يرتبط تنفيذه برئيس الوزراء ويشمل الفساد الاداري

الاردن: قانون مكافحة الفساد يدخل حيز التنفيذ

عمان ـ «القدس العربي»:

أصدر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني امس الإثنين مرسوماً ملكياً بالموافقة على قانون هيئة مكافحة الفساد الجديد، وهو تشريع اثار الكثير من الضجة في الأونة الأخيرة وينص على انشاء هيئة مكافحة الفساد ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها وحق ابرام العقود والتفاوض وينوب عنها في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني ورئيس النيابة العامة الادارية في الدعاوى الادارية وتتمتع الهيئة في ممارسة مهامها واعمالها بحرية واستقلالية دون أي تأثير او تدخل من أي جهة كانت.

وتهدف الهيئة في مجال مكافحة الفساد الى وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد والوقاية منه والكشف عن مواطن الفساد بجميع اشكاله بما في ذلك الفساد المالي والاداري والواسطة والمحسوبية اذا شكلت اعتداء على حقوق الغير حفاظا على المال العام وتوفير مبادىء المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة ومكافحة اغتيال الشخصيه.

وجاء في المادة رقم (5) من القانون انه يعتبر فسادا الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته والجرائم المخلة بالثقة العامة والجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد وكل فعل او امتناع يؤدي الى المساس بالاموال العامة واساءة استعمال السلطة خلافا لاحكام القانون وقبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقا او تحق باطلا وجميع الافعال الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد وانضمت اليها المملكه.

كما جاء في نص المادة (22) من القانون.. انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اربعة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد عن خمسة الاف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين عن كل من ارتكب ايا من الافعال والتصرفات التي نص عليها القانون.

ونص القانون على إنشاء هيئة مكافحة الفساد ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها.

وتأتي الارادة الملكية بالموافقة على هذا القانون قبل نحو اسبوع من عقد «مؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد» الذي يستضيفه الاردن من 10 الى 14 من الشهر الحالي.

ووفقا لوزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء محي الدين توق، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ قبل حوالى عام.

وقال الوزير في مؤتمر صحافي امس الاثنين ان «عدد الدول المصادقة على هذه الاتفاقية بلغ 80 دولة».

واضاف ان «الاردن وست دول عربية اخرى هي ليبيا والجزائر ومصر واليمن والكويت وجيبوتي، صادقت على هذه الاتفاقية».

ومن المتوقع ان يحضر المؤتمر 500 الى 700 مندوب عن حوالى 125 دولة ومنظمة اقليمية ودولية.

وبحسب توق، فان «مؤتمر الدول الاطراف هو عبارة عن وسيلة لجأت اليها الامم المتحدة مؤخرا بهدف ايجاد آلية لمراقبة التقدم في تطبيق الاتفاقية التي التزمت الدول بتنفيذ بنودها واقتراح انجع السبل لمحاربة الفساد على المستويات الاقليمية والدولية».

معروف البخيت

اتهام الحكومة بالتآمر على المحطة النووية.. وقسيس استخدم الجان لحساب وزير داخلية سابق.. وتسوية الأزمة بين البابا شنودة وجريدة «وطني»

كاتب يتحدى أعضاء مجلس الشعب مهاجمة مبارك.. ووزير الثقافة يتهم السعودية بتصدير الحجاب لمصر.. ومعركة بين جامعة الازهر وراقصة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس ـ الاثنين عن اجتماع الرئيس مبارك مع رئيس جمهورية كازاخستان قبل مغادرته مصر، وحضور فاروق حسني وزير الثقافة لمجلس الشعب، لتوضيح موقفه من أزمة تصريحاته عن الحجاب أمام أعضاء لجنتي الشؤون الدينية والثقافة والسياحة ومظاهرات المعارضة في لبنان، وحالة اشتباه بإصابة بانفلونزا الطيور في مدينة المحلة الكبرى، واستمرار تكدس الزبالة في أحياء محافظة الجيزة، وتجديد حبس محمد أحمد عبدالقادر الذي اعتلى منبر مسجد سيدنا الحسين، واعتدى على الخطيب وتجديد حبس 22 من الإخوان المسلمين خمسة عشر يوما أخرى وبدء رحلات الحج بالطائرات يوم الجمعة القادم ونشاطات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، والقبض على التوربيني زعيم عصابة قتل أطفال الشوارع بعد الاعتداء عليهم جنسيا والتعاقد على شراء الأرز من الهند، ونفي المسؤولين عن قطاع الدواء بوزارة الصحة أمام اجتماع لجنة الصحة بمجلس الشعب ما نشر عن بيع شركات انتاج وتوزيع الأدوية للأجانب، وللأسف، فالحقيقة أن وزارة الاستثمار وضعت الخطط فعلا للبيع، وحذر رئيس اللجنة ونقيب الأطباء الدكتور حمدي السيد من خطورة سيطرة الأجانب على صناعة وتوزيع الدواء، واهتمت الصحف بقضية لبنان وأطفال الشوارع، ونقل سكان القرنة إلى قريتهم الجديدة ـ الطارف ـ في أسوان. وإلى جزء بسيط مما نمتلكه اليوم:

معارك الحجاب

ونبدأ بمعارك الحجاب، التي لا تزال متواصلة، ونكمل ردود أفعال اخواننا اليساريين حيث واصل الدكتور إبراهيم السايح انقضاضه على الجميع، بقوله في بابه ـ للكبار فقط ـ بجريدة «التجمع»:

«النظام المصري يجمع بين عمى القلب وعمى البصر وعمى البصيرة فضلا عن السماجة الشديدة والدم البارد والجلد السميك والغباء غير المسبوق أو الملحوق.

× النظام المصري الأعمى انتفض بكامل هيئته طوال الأسبوعين الماضيين للدفاع عن الإسلام ضد الوزير فاروق حسني، النظام المصري الأعمى وقف يدافع عن حجاب المرأة المسلمة في دولة ليست من الإسلام في شيء، النظام المصري الأعمى يصنع الخمور ويسمح بتعاطيها وبيعها وشرائها رغم أنف الجماعة المحظورة ورغم أنف حجاب كمال الشاذلي وفتحي سرور وزكريا عزمي وحمدي حسن ورجب هلال حميدة وفضيلة الإمام الباكي أحمد عمر هاشم رضي الله عنه وأرضاه وجفف جموعه «!!!» والنظام المصري الأعمى يسمح بالدعارة في المناطق السياحية ويتقاضى الضرائب من أبنائه وبناته الداعرين والداعرات، والنظام المصري الأعمى يسمح بالربا ويسمح بالموالد والزارات وسائر الخرافات، والقانون المصري الأعمى لا يعاقب الرجل الزاني ولا يعاقب المرابي ولا يعاقب صانع الخمور أو تاجرها أو شاربها ولا يعاقب لاعب القمار ولا يعاقب دراويش المولد ومجاذيب الأضرحة ولا يعاقب قارىء الكف حتى لو كان رئيس أحد الأحزاب وخال الزعيم زكريا عزمي..!!

× كل الحدود القاطعة التي وردت في القرآن الكريم لا تعترف بها الدولة العمياء الكاذبة، ولكنها تعترف فقط بالحجاب والنقاب، هل يقبل الوزراء والنواب أنصار الحجاب والنقاب المثول أمام محكمة إسلامية حقيقية تفحص بالمستندات ذمتهم المالية ثم تحكم بقطع أيديهم جزاء ما اقترفوا من سرقات بالملايين والمليارات؟، هل يقبل الوزراء والنواب الذين يتعاطون الخمور على رؤوس الأشهاد أن تحكم عليهم إحدى المحاكم الإسلامية بالجلد ثمانين جلدة؟، هل يقبل أحمد عمر هاشم وشيخ الأزهر والمفتي ووزير الأوقاف الاستقالة من وظائفهم ورفض المرتبات الضخمة التي تدفعها لهم دولة تسمح بصناعة وتداول الخمور والقمار والربا والدعارة رغم أنف النصوص القرآنية الصريحة الواضحة القاطعة التي لا تقبل التأويل أو التعديل أو الاجتهاد؟!!

× وإن كان السادة النواب والوزراء غيورين على الإسلام إلى هذه الدرجة وإلى حد بكاء أحدهم وهو يدافع عن الحجاب والنقاب، فلماذا لم يقل أحدهم للسيد رئيس الجمهورية أن مصر الإسلامية ترفض أن تكون سيدتها الأولى سافرة؟، لماذا لم يبلغه أحدهم أن الخليفة عمر بن عبدالعزيز قد أمر بمصادرة أمواله وأموال أسرته لصالح بيت المال حتى يتقي أية شبهة للتربح أو المال الحرام طوال ولايته أمر المسلمين؟، لماذا لم يواجهه أحدهم بالرشاوى التي يدفعها الناس لشراء وظائف الشرطة والبترول والبنوك والقضاء وغيرها؟

× يقول العارف بالله «حسن بن نعيمة» ان الفقه السياسي الإسلامي يمنع الخروج عن طاعة الحاكم الظالم الفاشل مهما بلغ ظلمه وفساده واستبداده مادام يسمح بإقامة الصلاة ورفع الأذان، وأن الرئيس المصري محمد حسني مبارك قد مكن لنفسه في الأرض وتجاوز مكانة الخلفاء الراشدين حين رفض إصدار تشريع بمنع النقاب رغم أن القرآن الكريم نفسه لم يذكر هذا النوع من الملابس فريضة أو فضيلة، ويستحق الرئيس درجتين عن هذا الرفض إحداهما للاجتهاد والثانية لصواب الاجتهاد، ويستحق أيضا محو الخطيئة الوحيدة التي ارتكبها طال حياته، وهي تعيين الوزير فاروق حسني في حكومة الخلافة المصرية الإسلامية الراشدة!!».

لا، لا، هذا أكثر مما تحتمله أعصابنا، واعترف بأنني أخطأت في الإشارة إليه، واسحب هذا الكلام من التقرير حتى لا يقرأه أحد، وانما الذي يجب أن يُقرأ هو قول خفيف الظل طارق حسن في «الأحرار» يوم الأحد تحت عنوان ـ لا مؤاخذة ـ:

«أحد المدافعين عن الوزير ـ وهو دكتور جامعي ـ كتب بجريدة «الأهرام» ينادي الوزير قائلا: لا تتقهقر، ولا تتزحزح ولا تتراجع، وكأنه يخاطب صلاح الدين الأيوبي أو سيف الدين قطز، والمصيبة أن هذه الكلمات الجوفاء والشعارات الرنانة على الفاضية والميانة هي التي خلت الناس انفضت من هذه النوعية من أصحاب المصالح، بيان آخر من البيانات التي صدرت تدافع عن الوزير صدر ممن أطلقوا على أنفسهم مجموعة مثقفي الأمة! وهي مجموعة لا تتعدى ثلاثين فردا نصبوا أنفسهم مثقفين لهذه الأمة وبقية السبعة والسبعين مليونا بقر لا مؤاخذة! المهم أن السادة مثقفي الأمة نصفهم موظفون في وزارة الثقافة من أصحاب المصالح والمنتفعين وضع عشرين خطا تحت كلمة المنتفعين فهي مربط الفرس في هذه الأيام السوداء، ونصفهم من دعاة التحرر والإباحية والتخلص من كل ما يمت بصلة للقيم والأخلاق واللافت للنظر أن البيان جاء عبارة عن وصلة ردح وتشليق وجعجعة وصوت عال وإذا صح أن هذه لغة مثقفي الأمة يبقى عليه العوض في الباقي أو غير المثقفين أو الجهلة بمعنى أدق فكيف يكون حوارهم؟

ونخرج إلى الصفحة السابعة من «صوت الأمة» والحديث الذي نشرته للدكتور أحمد عمر هاشم، رئيس اللجنة الدينية بمجلس الشعب ورئيس جامعة الأزهر الأسبق وأجراه معه زميلنا محمد علي أبو هميلة، ورد فيه على الحملات التي تعرض لها بأنه الذي أشعل الأزمة في مجلس الشعب، رغم عضويته في المكتب السياسي للحزب الوطني الحاكم ولحساب إيران وذهب إليها ليقبض الثمن، فقال:

« هو بلا شك هجوم متعمد وراءه أيد خبيثة نشم منها رائحة الأهواء المشبوهة وأصحابها يعانون من نزعات عدوانية تجاه كل من يدافع عن الدين وفرائضه، فالتشكيك في نزاهة واحد من الدعاة والعلماء، قضى ما يقرب من نصف القرن في خدمة الإسلام والمسلمين والإدعاء بأنه ما قام بذلك إلا لأنه قبض الثمن، لهو عدوان على شخصي وعلى غيري ممن دافعوا عن الدين وعن أحد فرائضه وهو الحجاب وذلك تلبيس على عوام الناس من أقلام مأجورة لا يحترمون دينهم ووطنيتهم، هو قضية أمن قومي، فنحن حينما نترك الساحة لمن يتهجمون على الدين ويتجرأون عليه بدعوى حرية الرأي ولتعبير ويسخرون من شرائعه وفرائضه مثل الحجاب ولا نرد عليهم ودفع عن إسلامنا فكأنما نُحَجم مصر ونجعل «العيار فيها فالت» في الوقت الذي تحرص الدول الإسلامية من حولنا على دينها وحجاب نسائها فإن ذلك يقوض دور مصر الحضاري والإسلامي ويسلم دورها الريادي لغيرها من الدول التي تحافظ على الدين.

بالطبع: الإسلام ليس هو الحجاب فقط ولكن أنظر لكل من يهاجمون الدين ماذا يختارون لمهاجمته؟ يختارون رمزا واضحا والحجاب هو ذلك الرمز الذي يفرق بين مسلمة وأخرى في دول الغرب كما كان الحال في فرنسا، ثم انتقلت العدوى لبعض الدول الأخرى ومنها للأسف دول عربية، كان لابد من التصدي لهذه الهجمة والدفاع عن الحجاب ليس لكونه هو الإسلام كله ولكن لكونه رمزا وفريضة إسلامية ينبغي أن نحافظ عليها، كنت آخر المتحدثين في الاجتماع بعد نواب الحزب الوطني والإخوان الذين كانوا أشد هجوما وشراسة على الوزير حتى وصفته النائبة المحجبة هيام عامر بأنه «لا ينفع وزير ولا حاجة خالص» وطالبت بإقالته، بل إن الدكتور زكريا عزمي وكمال الشاذلي وأحمد عز هاجموا الوزير تصريحاته عن الحجاب وهؤلاء جميعا تحدثوا قبلي وأنا هنا أتساءل، لماذا استثنوا هؤلاء جميعا وخصوني بالهجوم؟ هل لأنني عالم وأمثل الأزهر وشريحة العلماء أم الأمر آخرهم أعلم به؟!».

ونتجه لـ«الأسبوع»، حيث زميلنا وصديقنا مصطفى بكري رئيس تحريرها وعضو مجلس الشعب المستقل الذي شارك بحماس في الهجوم ضد الوزير وقال في «الأسبوع» عن بيان المثقفين من مؤيدي الوزير:

«كتاب أغلبهم من موظفي وزارة الثقافة وأصدقاء الوزير، انطلقوا من حدب وصوب لإعلان الحرب المقدسة على مجلس الشعب ورئيسه وقياداته ورموزه من المعارضين والمستقلين.

كلنا أصبحنا فجأة في نظر هؤلاء، أما اننا متخلفون وأما أننا ذيول للإخوان المسلمين، وقد نال المتحدثون من أعضاء الحزب الوطني النصيب الأكبر من هذه الاتهامات السخيفة، وأظن أن الحملة التي انطلقت في البرلمان ضد تصريحات الوزير لم تكن أبدا تهدف إلى تكفيره أو الإساءة إليه كما حاول البعض أن يصور الأمر، بل كانت تأكيدا على الثوابت الواجب التمسك بها، وأولها إحترام الحرية الشخصية للآخر، وثانيا احترام الدستور وأحكامه خاصة مادته الثانية التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، لقد كنت أتمنى على سيادة الوزير أن يضرب المثل في احترام حرية الآخرين وإلا يستخدم أسلحة الترهيب والتهديد وكأنه مسنود ولن يستطيع أحد الاقتراب منه، غير أنه مضى حتى نهاية الطريق وبدلا من أن يخضع سيادته لإرادة المجلس، وهو أعلى سلطة شعبية في البلاد، راح يلتقي بعض أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم والمستقلين والمعارضين في جلسات تمهيدية بعيدة عن المجلس، وعندما تكرم د. مفيد شهاب وزير الشؤون البرلمانية إلى دعوتي لحضور لقاء مع الوزير بعيدا عن البرلمان وجدت نفسي أعتذر، لأن القضية عامة، وحديثنا مع الوزير يجب أن يتم تحت قبة البرلمان وليس خارجه».

لكن صديقنا رجب هلال حميدة عضو المجلس وسكرتير عام حزب الغد ـ مجموعة موسى مصطفى موسى ـ وأحد أعنف من هاجموا الوزير، حضر اللقاء وكتب مقالا في جريدة «الغد» عنوانه ـ توبة الوزير الفنان ـ قال فيه:

«الآن، أعتذر الوزير عما قاله وتاب عما صرح به، ويجب أن يقبل المجتمع هذه التوبة لأن الله سبحانه وتعالى يقبل التوبة عن عباده ـ إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا ـ ولا يجب أن نفتش بعد ذلك في ضمير الوزير، لأن الضمائر بيد الله وحده، لقد كان كان الوزير موفقا بشدة عندما قال أنه مستعد لأن يقدم حياته وروحه من أجل الإسلام، وهو تصريح حقيقي ولا يستطيع أحد أن يزايد عليه أو يرفضه أو يطعن فيه، لقد قدم فاروق حسني الكثير من أجل الإسلام، وعمارته للمساجد أكبر دليل على ذلك، ونشره للثقافة الإسلامية الراقية والمعتدلة من خلال مؤسسات وزارة الثقافة المختلفة أمر لا يستطيع أحد أن ينكره».

وأخيرا، ذهب الوزير لمجلس الشعب بعد عمليات التمهيد، إلا أنه لم يعتذر ولم يعلن توبته كما قال رجب، بل أصر على موقفه من أن الحجاب وارد إلينا من السعودية وغيرها ـ وقال ـ نقلا عن تغطية زملائنا بـ«الأخبار» عمرو الخياط وسمر البدري ومحمد حمدي:

«عندما تحدثت، لم أتحدث في أساس الدين ولا أركانه ولا ثوابته، وانما تكلمت في مظهر من مظاهره، فالدين هو الكيان المادي الذي يحرك العاطفة والإيمان لمشاعر الإنسان لدحض الرذيلة وعندما تحدثت عن مظهر من مظاهر الدين خاصة وأن كل دين، له مظهره، فإنني كنت أتحدث عن أمر غير الثوابت والأساس، فالدين أساسه الإيمان، وأنا لست رجل دين ومفتيا وعندما تحدثت عن شكل ديني كنت أقصد أمرا غريبا على ثقافتنا، كما تحدثت أيضا عن الفتاوى العشوائية على الساحة ولم أتحدث عن الشيوخ الأجلاء الأفاضل، والآخرين لا يساوي الواحد منهم ثلاثة ملاليم وهنا حديثي عن ثقافة شيوخ الفضائيات، وعندما تحدثت عن شكل الحجاب كان قصدي المستورد، فعندما يأتي الشكل من الخارج فأنا أنبه من الناحية الثقافية وليست الدينية، والموضوع شخصي وتعبير عن رأي ولم أتحدث في الدين، وهنا أشار وزير الثقافة إلى إحدى مساعديه في مكتبه فقال، عندما يحضر لي أحد بالوزارة، فإن أول واجهة تقابله هي هذه السيدة المحجبة التي تعمل في مكتبي، وانفعل النائب كرم الحفيان مقاطعا الوزير قائلا «احنا عايزين نعرف الوزير قال ولا مقالش؟!».

فرد فاروق حسني بحسم أنا لا أنكر ما قلت، ولكن لم يكن تصريحا صحافيا، وما نشر كان كلاما مختصرا، وطلبت من الصحافية ألا تنشره لأن ما ذكرته كان عن ثقافة قادمة من حضارة متخلفة، واستوردناها من دول لها أفكار أخرى غير أفكارنا.

وعادت الضجة من جديد في القاعة، وأصوت تتصايح، «حضارة مين المتخلفة، الوزير بيتكلم عن مين، الإسلام أصبح حضارة متخلفة!» وأسرع الوزير ليؤكد، هذا الحجاب الذي يأتي من دول لها مآرب في مصر، وإذا كان هذا مظهرا في الوقت الحالي، فأنه سوف ينقلب إلى مضمون في المستقبل وهذا هو الجانب الثقافي الذي أتحدث عنه، ونساء مصر طول عمرهن محجبات ومفيش سيدة في مصر وخاصة في الريف إلا وترتدي الملس أو الطرحة السوداء فلم أتحدث عن هوية الحجاب المصري، وإنما هناك هوية يحاولون فرضها علينا، ففي إيران والسعودية وأفغانستان لهم هوية في الحجاب ومصر الدولة صاحبة الريادة والتي صدرت الفكر الإسلامي تستورد هوية لها؟

ثم وجه د. سرور ثلاثة أسئلة مباشرة إلى وزير الثقافة على النحو التالي:

× د. سرور: هل للوزارة سياسة ضد استخدام الحجاب؟

×× فاروق حسني: دي تبقى سياسة خاطئة ومجنونة، وأي سياسة ضد الحجاب تبقى كده.

× د. سرور: هل أصدرت قرارات ضد الحجاب؟

×× فاروق حسني: لم يحدث بالمرة وأؤكد مرة أخرى أنا أحترم كل سيدات مصر محجبات وغير محجبات.

× د. سرور: هل دعوت السيدات أو تدعوهن لعدم ارتداء الحجاب؟

×× فاروق حسني: لم يحدث.

× د. سرور: من الواضح هنا أن الوزير ليست له سياسة أو قرارات ضد الحجاب وليس له دعوة ضده ويكون الأمر بعد ذلك تصريحات صحافية والوزير يلتزم بالحجاب ولا يدعو بشيء ضده».

وبهذا الامتحان الشفهي أنهى رئيس المجلس المخضرم وخفيف الظل المشكلة، وكان من أكبر المهاجمين للوزير.

وفي تغطيتها للجلسة حرصت «المصري اليوم» على التأكيد بسعادتها بإغلاق ملف هذه القضية التي بدأها الوزير على صفحاتها، وأكدت أن ما قاله الوزير لها لم يكن دردشة كما قال، وانما تصريحات صحافية، وكررها في «الجمهورية»، وفي قناة المحور.

وباقي المعارك في تقرير الغد، ومنها هجمات جمال الغيطاني والدكتور صبري حافظ والمفكر المسيحي الدكتور رفيق حبيب.

معارك الأقباط

وإلى معارك أشقائنا الأقباط، وتسوية الأزمة بين الكنيسة وجريدة «وطني»، التي كتب رئيس تحريرها زميلنا يوسف سيدهم مقالا أشار فيه إلى الأدوار التي لعبتها الجريدة منذ تأسيسها في الخمسينيات طوال المراحل الماضية، ومدى عمق ارتباطها بالكنيسة الأرثوذكسية، وأضاف:

«خلال فترة امتدت زهاء نصف قرن من الزمان أؤكد أن الرسالة لم تتغير والعلاقة الأزلية الحميمة لم تتبدل وأقف متأملا أمام السحابة العابرة التي اعترضت مسار هذه العلاقة الأسبوع الماضي لكني ظللت واثقا من أننا قادرون على احتواء الأزمة التي نشأت عنها وإزالة أي أسباب لسوء الفهم أو الشك في مقاصد «وطني» قد تكون تسللت إلى الكنيسة.

إنني هنا لست في معرض تقديم الأعذار أو الاجتهاد في صياغة التبريرات إزاء ما ساء فهمه من جانب الكنيسة بالنسبة لجريدة «وطني» وخدمتها الصحافية في الفترة الأخيرة وهو الأمر الذي انتشرت بشأنه الأقاويل التي تداولتها جميع وسائل الإعلام خلال الأسبوع الماضي، لكني حريص كل الحرص أولا على درء أية إساءة غير مقصودة استشعرتها الكنيسة تأكيدا على ما أكنه لها من مشاعر المحبة والاحترام قبل الخوض في أية ملابسات أو تفصيلات موضوعية ليس هذا مكانها إنما مكانها وزمانها كان اللقاء الودي الذي جمعني وزميلي في مجلس إدارة «وطني» الدكتور منير عزمي رزق الله صباح الخميس الماضي مع كل من نيافة الأنبا موسى أسقف عام الشباب ونيافة الأنبا إرميا الأسقف العام وسكرتير قداسة الباب حيث استعرضنا سويا قائمة طويلة من القضايا المتصلة برسالة «وطني» الإعلامية وإسهاماتها في المجال العام وأنشطتها في مجال خدمة الشباب وتم توضيح كثير من الأمور وإزالة جميع أوجه الالتباس وسوء الفهم التي أدت إلى أزمة الأسبوع الماضي وألقت بظلال سحابة عابرة على العلاقة الوطيدة بين «وطني» والكنيسة، وشكرا للرب انه في إطار روح المحبة والتقدير المتبادلين تم تجاوز الأزمة والتأكيد على العلاقة الحميمة بين «وطني» والكنيسة وتأسيس قنوات الاتصال الكفيلة بالحيلولة دون تكرار هذه الأزمة والقادرة على تفعيل سبل التعاون المشترك بين رسالة «وطني» ورسالة الكنيسة».

كما نشرت الجريدة مقالا للدكتور منير عزمي رزق الله شن فيه هجوما عنيفا ضد من عقدوا مؤتمر اشكاليات الكنيسة فقال عنهم:

«عقد الأسبوع الماضي مؤتمر دعا إليه بعض المفكرين أو من ادعوا ذلك ـ ولم يتعد عدد حاضريه الـ25 فردا ـ لمناقشة إصلاح الوضع الكنسي وذلك بعد اعتذار العديد ممن وجهت لهم الدعوة حيث أيقنوا بحسهم الوطني والثقافي وحنكتهم السياسية المحاذير التي تواجه مثل هذا المؤتمر، وأقول لأولئك المفكرين: إذا كنتم بهذه الفطنة وهذا الوعي الديني والوطني فلماذا لم تناقشوا هذه المساعي على المستوى الكنسي خاصة وأن قضايا الكنيسة يصعب تفهمها من أشخاص غير أرثوذكسيين؟ وهل مواطنون مسلمون أو كاثوليك أو بروتستانت ـ ممن شملتهم الدعوة للمؤتمر ـ سيتحاورون جملة أو فرادى في قضايا شديدة الخصوصية بالكنيسة الأرثوذكسية سواء في اللاهوت أو تنظيم الإكليروس أو المحاكمات الكنسية أو الأمور المالية أو المجلس الملي لوضع اقتراحات لتطويرها؟ حسب معرفتي بقداسة البابا شنودة أنه يستمع إلى كل الآراء والمناقشات وله من الخبرة والفطنة ما يجعله قادرا أن يتعرف على من يتكلم لمصلحة الكنيسة ومن يتحدث لمصلحة نفسه لإضعاف الكنيسة وإظهارها في صورة المنقسم.

دمتم قداسة البابا محافظاً على شجرة الكنيسة التي رعيتها طوال فترة حبريتك التي امتدت خمسة وثلاثين عاما، أما هؤلاء ممن يدعون إلى الإصلاح فليس لي إلا أن أدعوهم إلى العودة إلى رشدهم وأدعو لهم كما قال السيد المسيح «يا أبتاه أغفر لهم لأنهم لا يعلمون ماذا يفعلون» وليعلم الجميع أن الكنيسة لها حافظها وأن أبواب الجحيم لم ولن تقوى عليها».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها ستكون من نصيب أبو العز الحريري نائب رئيس تحرير حزب التجمع وعضو مجلس الشعب السابق ورئيس مجلس إدارة جريدة «التجمع» التي نشرت للأسبوع الثاني على التوالي صورة لرجل الأعمال ومحتكر انتاج الحديد، وعضو أمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم ـ وأقرب المقربين لجمال مبارك ـ ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب وله أنياب تقطر منها الدماء، وقال أبو العز عنه:

«كثير من الأسماء حازت كراهية المصريين كأفراد، أيا كانت مواقعهم أما هذا الشخص فإن كراهيته وفساده واحتكاره يشد إليه حسني مبارك، لأن نهب الثروة والاستيلاء عليها بالتحايل وتسهيل الحكومة ثابت قدمناه لما يسمى بمجلس الشعب، في أعداد جريدة «التجمع»، وأوضحنا أنه كان يستولي على مليون جنيه كل دقيقة وما جمعه واستولى عليه خلال عشر سنوات يتجاوز 60 ألف مليون يعني 16 مليون كل ظلام ليل، وبلعبة استبدال 25 % من أسهم الدخيلة بأسهم مقابلة في الشركات التي يقال انها تبعه ليصبح مسؤولا على أكثر من 50 % من أسهم الدخيلة يلعب لعبة احتكار ويحاول تسليم البلد لواحد انكليزي من أصل هندي، ونظيف يلعب دور المحلل لاستقبال الهندي، لأن تجرى عملية احتكار لاستيراد البيليت وهو من خلال تلاعبات كثيرة يوقف حال المصنعين الصغار ويتحكم في تخانات الحديد، أما فضيحة العصر أن الحكومة تتستر على إدخال خام الحديد والخردة بنظام الدروباك على أنها بضاعة مصنعة يتم تفصيلها وتركيبها ويعاد تصديرها، وبهذا يتم إعفاؤها من الجمارك والضرائب والأنكى أنها تمنحهم حوافز تصدير 5 % من قيمة التصدير، هل وصل إنسان إلى كل ذلك ورئاسة لجنة الخطة وبؤرة التسلط والإفساد في الحزب الوطني لجنة العضوية والتنظيم، أكيد ليس من أبناء مبارك لكن لماذا يتبناه، حسني مبارك وجمال مبارك مع أن محاكمة هذا العصر ستبدأ بمن يتبنون أحمد عز كمثال أسود مثال ـ لهذا العصر اللعين.

هل يرد أحد هل تفتح ملفات أحمد عز الداخلية والخارجية وشركائه، ومن سهلوا له وتسترا عليه؟ هل يبادر مبارك للتبرئة من أمثاله، بصرف النظر هل يبقى حتى آخر نقطة من دمه ويورث مصر لإبنه وإذا حدثت الكارثة هل يكون أحمد عز عنوانها ورمزها؟ وإن كان فهل يكتب لها الحياة؟».

ومن معركة عز والحديد والدخيلة إلى معركة سالي وجامعة الأزهر التي قال عنها زميلنا في «المساء» أحمد سليمان يوم الأحد وقلبه يقطر دماً:

«قلبي مع الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر الذي حارب ضد التحاق «سالي» الراقصة التي كانت «سيد» سابقا بالفرقة الثالثة بطب بنات الأزهر، حتى صدر حكم المحكمة بأحقيتها في الالتحاق بهذه الكلية، وجامعة الأزهر رفضت التحاق «سالي» التي كانت مقيدة بالفرقة الثالثة بطب بنين الأزهر عندما كانت «سيد» نظرا لأن «سالي» تعمل الآن راقصة، إذ كيف